

حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^(١) ، فالمطلقة لها السُّكْنَى والنَّفَقَةُ ما دامت في عدتها ، كانت حاملاً أو غير حامل ما دامت للزوج عليها رَجْعَةٌ .

(١٠٩٠) وعن جعفر بن محمد (ع) أَنَّهُ قَالَ : الْمُطَلَّقةُ الْبَائِنُ لَيْسَ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى .

(١٠٩١) وعن علي (ع) أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ اللَّهِ (ع ج) ^(٢) : وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ، الْآيَةُ ، قَالَ : نَهَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُضَارَّ بِالْصَّبِيِّ أَوْ يُضَارَّ بِأُمِّهِ فِي رِضَاعِهِ . وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ فِي رِضَاعِهِ فَوْقَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ، فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، كَانَ ذَلِكَ لِمِثْلِهِمَا . وَالْفِصَالُ الْفِطَامُ . وَلَا يَنْبَغِي لِلْوَارِثِ أَنْ يُضَارَّ الْمَرْأَةُ . فَيَقُولُ : لَا أَدْعُ وَلَدَهَا يَأْتِيهَا ، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ (ع ج) ^(٣) : « وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » قَالَ : هُوَ فِي النَّفَقَةِ .

(١٠٩٢) وعنه (ع) : وَلَا تُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى رِضَاعٍ وَلَدِهَا وَلَا يُنْزَعُ مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاها وَهِيَ أَحَقُّ بِهِ تُرَضِعُهُ بِمَا تَقْبَلُهُ بِهِ امْرَأَةٌ أُخْرَى ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ فِي رِضَاعِهِ فَوْقَ حَوْلَيْنِ .

(١٠٩٣) وعن علي وأبي عبد الله (ص) أَنَّهُمَا قَالَا : إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَادَّعَتْ أَنَّهَا حَبْلَى ، انْتَظَرْتَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ . فَإِنْ وَلَدَتْ وَإِلَّا فَاعْتَدَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ . ثُمَّ قَدْ بَانَ مِنْهُ . فَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَتَبَيَّنُ حَمْلُهَا . فَأَمَّا إِنْ تَعَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ أَنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ (تج) ^(٤) : وَلَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ .

(١) انظر ٢ / ٢٤١ .

(٢) ٢ / ٢٣٣ .

(٣) أيضاً .

(٤) ٦ / ٦٥ .